

مجتمع

زلزال ضحل يضرب شرق إندونيسيا

ضرب زلزال ضحل تحت سطح البحر جزءاً من شرق إندونيسيا، من دون أن ترد تقارير فورية عن أضرار جسيمة أو خسائر بشرية. وقالت هيئة المسح الجيولوجي الأميركية إن الزلزال الذي بلغت قوته 5,7 درجات وقع على بعد 65 كيلومتراً قبالة أماهائي، وهي قرية ساحلية في جزيرة سيرام في مقاطعة مالوكو الشمالية. أضافت أن مركز الزلزال كان على عمق عشرة كيلومترات تحت سطح البحر. وقالت وكالة الأرصاد الجوية وعلم المناخ والجيوفيزياء الإندونيسية إن الزلزال من غير المرجح أن يتسبب في حدوث تسونامي. (أسوشيتد برس)

أميركا: انقسام حول حق المواطنين في حمل السلاح

اثارت مسألة حق الأميركيين في حمل السلاح خارج منازلهم انقساماً في المحكمة العليا للولايات المتحدة يمكن أن يؤدي إلى التشكيك في عدد كبير من القوانين الأميركية. وناقش القضاة التسعة، وبينهم ستة محافظين، لساعتين، قانوناً لولاية نيويورك ينص منذ عام 1913 على أن حيازة السلاح خارج المنزل تقتصر على الأشخاص الذين يثبتون أنهم يواجهون خطراً محدداً. ويطلب اثنان من مالكي أسلحة حُرما الحصول على تصاريح وفرع من مجموعة الضغط «الجمعية الوطنية للسلاح» من المحكمة العليا إلغاء القانون. (فرنس برس)

ثاني أوكسيد الكربون إلى ارتفاع

الذي كانت عليه قبل الجائحة، لكنها ستبقى دون مستواها القياسي المسجل عام 2014. أما الانبعاثات الناتجة عن استخدام الغاز الطبيعي، فستبلغ عام 2021 أعلى مستوى لها على الإطلاق، وفقاً للدراسة. وبسبب جائحة كوفيد-19، فرضت غالبية دول العالم قيوداً على التنقل، الأمر الذي تسبب عام 2020 في انخفاض ضخم في إجمالي انبعاثات غازات

كوفيد-19، الجائحة التي تسببت بشلل اقتصادي عالمي أدى إلى انخفاض ضخم في انبعاثات الغازات الدفيئة. وأظهرت الدراسة أن إجمالي انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون في العالم عام 2021 ستصل إلى مستوى يقل بنسبة 0,8% فقط عن مستواه عام 2019، مضيئة أن الانبعاثات الناتجة عن استخدام الفحم الحجري عام 2021 ستتجاوز المستوى

كشفت دراسة علمية أعدها «غلوبل كربون برودجكت» وهو كونسورتيوم علماء دوليين يدرسون ميزانيات الكربون العالمية بمناسبة المؤتمر العالمي للمناخ «كوب-26»، الذي انطلق في 31 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، أن الانبعاثات العالمية لثاني أوكسيد الكربون قفزت عام 2021 إلى مستويات قريبة من تلك القياسية المسجلة خلال فترة ما قبل

الذي كانت عليه قبل الجائحة، لكنها ستبقى دون مستواها القياسي المسجل عام 2014. أما الانبعاثات الناتجة عن استخدام الغاز الطبيعي، فستبلغ عام 2021 أعلى مستوى لها على الإطلاق، وفقاً للدراسة. وبسبب جائحة كوفيد-19، فرضت غالبية دول العالم قيوداً على التنقل، الأمر الذي تسبب عام 2020 في انخفاض ضخم في إجمالي انبعاثات غازات



(بيتر ساهزر / جيتي)

منزل القطمون المقدسية حق للبديري

القدس - محمد محسن

«لا يضيع حق، ولا ينتهي بالتقادم». هذا ما يقوله إسحق البديري، مدير جمعية الدراسات العربية في القدس التي أغلقتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بعد انتفاضة الأقصى الثانية عام 2000. ويقصد بذلك حق عائلته في ملك جده القاضي الذي يحمل الاسم ذاته بحي القطمون الذي يعتبر من أرقى أحياء القدس الغربية، والذي استملكه يهود عن طريق حارس أملاك الغائبين الإسرائيلي بعد حرب عام 1948. يقول إسحق لـ«العربي الجديد» في منزله ببلدة شعفاط شمال القدس: «تستوطن اليوم عائلتان يهوديتان قدمتا من الولايات المتحدة منزل جدي المؤلف من طابقين باعه حارس أملاك الغائبين في مثال حي على سلب أملاك مقدسي الأحياء العربية في القدس الغربية. لقد سرقوا الحجر وطردوا البشر، ولكن في يوم ما سيعود الأحفاد وأحفاد الأحفاد للبحث عن بيت جدهم، وسيعود أهل القدس وفلسطين إلى بيوت أجدادهم. نحن لا نريد أملاكاً يهودية، بل بيوتنا العربية المسروقة والمنهوبة».

ويروي إسحق البديري أن جده عاش في هذا العقار حتى وفاته عام 1941، ثم أقام فيه والده وعمه وعماته حتى عام 1948، قبل أن يضطروا إلى

مغادرته بسبب ظروف الحرب حينها التي حوّلت حي القطمون إلى ميدان معركة اندلعت بين قوات الجهاد المقدس، وعصابات «الهاغانا» التي حاولت نصب فخ للقائد عبد القادر الحسيني لاغتياله داخل فندق.

ويشير إلى أن «عائلات مقدسية كثيرة مكثت في الحي، منها السكاكيني والخالدي، تركت أملاكها لتستقر فيها عائلات يهودية، في حين انتقلت عائلته إلى القدس الشرقية ومكثت في شقة صغيرة، لكنها ظلت على صلة وجدانية قوية بأموالها، التي لم تنس وجودها، واصرّت على أنها لن تضيع وتذهب لأخرين بالتقادم حتى لو جرى تسجيلها في دوائر العقارات. وقد زار والدي، الذي أشرف على شراء الأرض التي بني عليها العقار، وعماتي المنزل بعد إلحاق المدينة المقدسة بسيطرة الاحتلال عام 1967، ووجدوا فيه عائلتين يهوديتين تقيمان في طابقيه الأرضي والعلوي، فتجادلا مع أفرادهما».

ويؤكد البديري أن المنزل مسجل باسم جده في دائرة الطابو الإنكليزية التي أسسها العثمانيون، وأن العائلة ظلت تطالب باسترداده رغم تلقيها إجابات بأن كل شيء انتهى، وأنه بات في قبضة حارس أملاك الغائبين الإسرائيلي الذي اعتاد أن يتصرف بأموال المقدسين التي تقع تحت سلطته بيعاً وتأجيراً، مع استثناء أصحابها من ذلك أيضاً.

قانون التسجيل الجديد

ويعتقد البديري أن «الإسرائيليين رسخوا عمليات التسجيل وملكيات العقارات في القدس الغربية، لكن معطيات كثيرة تشير إلى أنهم لا يزالون يسعون إلى السيطرة على الأراضي والعقارات في القدس الشرقية، حيث تعتبر أملاك الغائبين كثيرة، ما يجعل قانون التسوية الجديد خطيراً باعتباره يعزز وجود الإسرائيليين في عقارات القدس، لذا يحاولون تطبيقه في أسرع وقت، ما يحتم تأكيد أن القدس تخضع لوصاية دولية بموجب قرار التقسيم، وذلك قبل أن تأتي إسرائيل للسيطرة على القدس الغربية، ويتولى الأردن إدارة القدس الشرقية». ويتابع: «يجب أن يحصل تحرك عربي ودولي يتعلق بالقدس الغربية التي كانت تخضع لوصاية دولية، أو بالقدس الشرقية التي كانت تدار من الأردن».

ومعلوم أن القانون الجديد لتسجيل الأراضي والعقارات طرحه أخيراً «الصندوق القومي الإسرائيلي» (الكبيرين كيميت لإسرائيل - كاكال) الذي يشمل تسجيله آلاف الدونومات والعقارات في الداخل الفلسطيني، خصوصاً في القدس المحتلة.

الأملاك الفلسطينية في القدس الغربية
وفي ما يتعلق بالمعلومات المتوفرة عن الأملاك الفلسطينية في القدس الغربية، يشير البديري

«لا نشترى أملاكنا»

خلال تفقده منزل القطمون قبل سبع سنوات، وجد إسحق البديري أن البيت معروض للبيع، وعلم من المحامي أن لا مشكلة في بيعه له مقابل 750 ألف دولار للطابق الأول، و850 ألف دولار للطابق الثاني، لكنه لم يملك المبلغ فاتصل بالأشخاص ناخذين في السلطة الفلسطينية وبالزعم بالامر، فردوا: «لا نشترى أملاكنا».

إلى أنها موجودة لدى الأمم المتحدة ضمن قرار «حق العودة» الذي يحمل رقم 194. كما أن القيادي الفتحاوي السابق ناصر القدوة عمل على هذا الملف، واستطاع الحصول على كشف بكل العقارات والأراضي في فلسطين والقدس الغربية، ما يعني أن الجانب الفلسطيني يملك إحصاءات، لكن موضوع القدس ترك سابقاً لمفاوضات المرحلة النهائية، وجرى الحديث عنها كلها وليس قسمها الشرقي فقط. أما موضوع القدس الغربية فأهمم بالكامل، رغم أن الراحل فيصل الحسيني كان يقول دائماً: «تحدث عن القدس شرقاً وغرباً».

